

دروس مستقاة من

محاضرة يوسف الصايغ التنموية 2018

قدم الدكتور ايريك راينرت Dr. Erik Reinert محاضرة يوسف الصايغ التنموية لهذا العام بعنوان " التنمية الاقتصادية: دروس من عهد ما بعد الحرب الباردة". وتطرق في محاضراته الى العديد من المحاور التاريخية للتعاقب الدوري في تفسير السلوك والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول عبر المراحل المختلفة. وكان من أهم الدروس في تلك المحاضرة، أولاً، عدم نجاح عقيدة التجارة الحرة والسوق الحرة، حيث أخفقت هذه العقيدة في احداث تنمية اقتصادية متوازنة للدول التي تبنتها. ثانياً، ان النظريات الاقتصادية تهتم وتركز على دقتها العلمية دون الاهتمام للواقع الاقتصادي الحقيقي، وذلك يعزى الى التخبط الأيديولوجي وليس الى الاقتصاد كعلم يمكن الاستفادة منه إذا ما تم ربطه بواقع الحال، وخاصة أن علم الاقتصاد لا يجيب على ما هي أولويات القطاعات الاقتصادية للمجتمع. كما أكد الدكتور يوسف الصايغ. ثالثاً، أن النكوص في التنمية طال كل من الدول المتقدمة التي تؤمن بحرية التجارة والسوق، وبطبيعة الحال الدول النامية، وهذا النكوص تمثل في تراجع الصناعات التحويلية، ومستويات الأجور، وانحسار الطبقات الوسطى، وزيادة الفجوة الطبقيّة في توزيع الدخل. كما أن إطلاق العنان لحرية السياسة النقدية أدى الى ازمان اقتصادية كبيرة شملت قطاعات انتاجية وخدمائية واسعة كما حدث في الازمة المالية العالمية عام 2008.

وثمة درس آخر تمثّل في الخطاب الاقتصادي الذي يجب اختياره، وبشكل أساسي حول دور الدولة ومدى تدخلها في السياسات الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالصناعات التحويلية، فهذا الخطاب الاقتصادي الذي لا يزال نبحث عنه، هو خطاب لا يتمسك بالاشتراكية ولا يتمسك بالرأسمالية، ولا يتبنى الفكر الليبرالي الاقتصادي، وهذا ليس خطاباً مبتكراً، بل هو موجود في إطار الخطاب الاقتصادي الاجتماعي منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، ولكنه مهمل لاعتبارات أيديولوجية، ولتمسك صانعي القرار الاقتصادي ببعض المدارس الاقتصادية التحررية، ولاعتبارات مصلحة طبقة محددة في المجتمع.

وفي هذا السياق، فان حرية التجارة، وحرية السوق يجب ان ترتبط بسياسات الاقتصاد التي تضمن العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية للمواطنين، والمرتبطة بعدالة الفرص للجميع، وهنا يمكن التأكيد على انه لا يمكن اطلاق العنان لليبرالية الاقتصادية وحرية السوق والتجارة بما يسمح بمنافسة قاسية تضر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حتى لو ادى ذلك الى احداث تنمية حقيقية، وهذا ما يؤكد عليه الدكتور يوسف الصايغ أيضاً في كتابه "الخبز مع الكرامة"، اذ يقول " أن التنمية لا قيمة لها اذا لم تؤد الى مزيد من رفاه الطبقات المحرومة من الضمان الاجتماعي". هذا الوضع يستدعي وجوب التدخل الحكومي في تقرير الأولويات التي لم تحدها النظرية الاقتصادية لان الفكر الاقتصادي لم ينتج بعد "اسلوباً عملياً واضح المعالم في الاستعمالات الرئيسية لموارد التثمين وللقوى البشرية العاملة" بحسب الدكتور يوسف الصايغ.

والخلاصة هنا، أن هناك ضرورة للتدخل الحكومي والحماية والاستثمار الحكومي للنمو الاقتصادي، وحاجة الى انشاء سياسات اقتصادية مبنية على مزج الخطاب الاقتصادي بشكل متوازن ما بين الأنظمة الاقتصادية المتعددة، وبما يسمح بحرية السوق والتجارة ضمن سقف محدد ومدروس، وبما يسمح من تأسيس نظام اقتصادي اجتماعي يضمن تحقيق الفرص للجميع، وهذا ما أكدت عليه العديد من التوصيات السياساتية الاقتصادية لمعهد (ماس) في دراساته المتنوعة، وكذلك في المؤتمر الاقتصادي 2016 الذي ربط تحديات النمو الاقتصادي بالتحديات الاجتماعية، وركز على تطوير القطاعات الانتاجية الصناعية والبنية التحتية، واوصى بضرورة انتهاج سياسات صناعية، وتعزيز السياسات الحكومية الموجه نحو الفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك كله للخروج من الوصفة الاقتصادية التي تنادي بسوق وتجارة حرة مطلقة.

مسيف جميل

ماس